

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن (بيانات نصف سنوية للفترة 2000-2013)

تركي مجحم الفواز*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وكذلك إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 2000-2013، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني ونموه. وأظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي، وتدعم النتائج الحجة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يعزز قدرة التصنيع. إضافة إلى أن التصدير كان له تأثيراً إيجابياً و ذو دلالة إحصائية على النمو. أما التطور المالي الذي يقاس بنسبة M2/GDP له تأثير ضعيف على النمو على المدى الطويل ولم يكن له تأثير على المدى القصير، الأمر الذي قد يكون يعزى إلى هروب رؤوس الأموال العالية التي يولدها. وأوصت الدراسة العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الأردن من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية والإسراع بحلها. والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية والأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ.

المقدمة

وإحداث تغيير في أنظمة التعليم والأنظمة المالية لمواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن العولمة، وزيادة القدرة الإنتاجية التي تعزز القدرات التنافسية للبلدان مما يؤثر إيجابياً على زيادة الصادرات، والتي قد تزيد من النمو الاقتصادي اللازم لتحسين مستويات المعيشة للأفراد (ANITHA, 2012).

وأمام هذه الأوضاع فقد أدركت معظم الدول النامية الفائدة الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواءً بالنسبة للدول المستثمرة والدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، ونتيجة لذلك فقد قامت الدول ببنيني سياسات واستراتيجيات هدفها تحسين المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي للدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوفرة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي (Dupasquier & Rutihinda, 2007)، (Osakwe, 2005).

وفي ضوء ما تقدم، تشكل الاستثمارات الأجنبية محور الاهتمام بالنسبة للحكومات في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية، والأردن سعى إلى الاهتمام بجذب واستقطاب مثل هذه الاستثمارات من خلال التسهيلات والتشريعات، والعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات بما فيها الاستثمارات العربية. ومن أجل ذلك فقد سعت الحكومات الأردنية المتعاقبة، من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار على

تزايد الاهتمام بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المضيفة، وتسابقت دول العالم على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الأخيرين، من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، وتقديم الحوافز والتسهيلات، وتشير الدراسات الحديثة إلى أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التكنولوجيا المتطورة، واستخدام أساليب الإدارة والإنتاج والتسويق الحديثة، وتوفير فرص تشغيلية للعمالة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. (Al-Khathlan, 2014).

فعلى المستوى الكلي يعتقد بعض الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر من مصادر التمويل الخارجي ولا يترتب عليه مديونية ولا التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي. وعلى المستوى الجزئي، ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه عاملاً هاماً في نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة للدول، وزيادة التجارة، وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتنمية وتدريب الموارد البشرية،

* قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/05/18، وتاريخ قبوله 2015/08/20.

تفترض هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- Ha1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن.
 Ha2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الأردن.
 Ha3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتطور المالي في النمو الاقتصادي في الأردن.
 Ha4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات السلعية في النمو الاقتصادي في الأردن.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري أو القياسي فهناك العديد من الدراسات التي تناولت بيان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة.

وقد قام (Mottaleb, 2007) بدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتأثر بدرجة كبيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وأظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (Antwi et al, 2013) لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في غانا للفترة 1980-2010 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، حيث استخدم المتغيرات المستقلة (معدل الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، والدين الخارجي، والنضخم)، توصلت الدراسة أن لهذه المتغيرات تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا.

أما دراسة (Egwaikhide, 2012) لبيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1980-2009 وباستخدام (Johansen's Cointegration Approach) فتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الزراعة، والتعدين، والصناعة التحويلية، والبترو، والاتصالات له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

كما أظهرت دراسة (Chukwu et al, 2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة 1970-2008، باستخدام three stage least square، وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي

تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات، وتسويق البيئة الاستثمارية الأردنية، من خلال إعادة هيكلة الكثير من القوانين والأنظمة وإجراء الإصلاحات التشريعية لتحقيق المزيد من الحرية الاقتصادية، وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية (داود، 2010).

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها في كونها:

- 1- تعد إترآء معرفياً لمفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي.
- 2- سعي الاقتصاد الأردني إلى خلق مناخ استثماري أكثر ملائمة واستقراراً لغرض جذب المزيد من هذه الاستثمارات، بهدف تعزيز متطلبات النمو الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

يواجه الأردن عدداً من التحديات التي تؤثر على النمو الاقتصادي نتيجة لعدم توافر الجهود الكافية والتي من شأنها أن ترفع من معدلات النمو الاقتصادي. وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً هاماً يمكن الاعتماد عليه في دعم الاستثمار المحلي وسد الفجوة بين الاستثمار والادخار، وبالتالي تستطيع المساهمة في رفع مستوى النمو الاقتصادي. حيث يلاحظ أن العديد من الدول تتنافس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف دعم اقتصادها من خلال توفير مجموعة من المقومات والتي تساندها في هذا الجانب توافر البنية التحتية الملائمة، وتحقيق مستوى معين من التطور المالي، بما يساهم في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

1. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن؟
2. قياس أثر العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي في الأردن (الانفتاح الاقتصادي، التطور المالي، والصادرات السلعية)؟

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذا الدراسة بالآتي:

1. التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.
2. قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومتغيرات الدراسة الأخرى على النمو الاقتصادي في الأردن.

فرضيات الدراسة:

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 1% فإن النمو الاقتصادي ينخفض بمقدار 2%، 3%، 4%، 3% في بنغلادش والهند، وباكستان وسيرلانكا على التوالي.

وفي السياق نفسه؛ قامت دراسة (Alege & Ogundipe, 2014)، بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ecowas) للفترة الممتدة من 1970-2011، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي إحصائياً وتأثيره سلبي على النمو الاقتصادي لهذه الدول.

أما بالنسبة للدراسة التي أعدها (Emmanuel, 2013)، بتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا، توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وسعر الصرف، وأن معامل التحديد هو (46.5%) وهذا يعني بأن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى المتغيرات المستقلة معاً والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف ومعدل التضخم.

وأظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (Saqib et al, 2013)، حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة 1981-2010، وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، أيضاً إجمالي خدمة الديون والتضخم أظهرت وجود علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي، وأن الاستثمار المحلي سوف يكون أكثر فائدة على الدولة التي تشجع الادخار المحلي.

وتوصلت دراسة (Li and Liu, 2005)، التي هدفت إلى بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 84 بلداً خلال الفترة 1970-1999، وبينت النتائج الأساسية لهذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تفاعله مع الفجوة التكنولوجية. وتناولت دراسة (الرواشدة، 2010)، بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008)، فقد أظهرت نتائج اختبار السببية أنه لا يوجد للاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي في الأردن، أما نتائج دالة الإستجابة فأشارت إلى أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأردن.

أما دراسة (Louzi & Abadi, 2011)، بعنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في

المباشر في نيجيريا، وبالتالي هناك نوع من العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

والدراسة التي أعدها (Skouloudakis & Tampakoudis, 2013)، عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات البلدان المتقدمة والناشئة: دراسة مقارنة. هذه الدراسة حاولت بيان آثار مجموعة من المحددات على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اقتصاديات البلدان المتقدمة والناشئة، استخدمت هذه الدراسة بيانات من بلدان G7 (التي تمثل البلدان المتقدمة) و5 دول ناشئة (البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا وتركيا) خلال الفترة 1980-2010. بينت النتائج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يكون له تأثير كبير على النمو في البلدان المتقدمة، بينما أهميتها تكون متوسطة في اقتصاديات البلدان الناشئة. بينما النمو السكاني، والانفتاح التجاري، والتضخم، تؤثر بشكل مختلف تماماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجموعتين. محدد البنية التحتية يعتبر الوحيد الذي له تأثير إيجابي وكبير في كل من المجموعتين، وتستنتج الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

وتوصلت دراسة (Macaulay, 2011) الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء الاقتصاد النيجيري، إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه ينبغي أن تكون هناك سياسات وبرامج من شأنها تحسين الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد النيجيري.

وبالنسبة للدراسة التي قام بها (Onu, 2012)، بعنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة الممتدة من 1986-2007، فإنها استخدمت الانحدار المتعدد لتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وخلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو محرك للنمو الاقتصادي، وله تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي. وكذلك فقد بينت الدراسة من أجل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لنيجيريا، فإن على الحكومة أن تقوم بإصلاح النظام الضريبي للحد من انتشار التهريب الضريبي والفساد.

من جانب آخر توصلت دراسة (Javed et al, 2012)، والتي هدفت لبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والنمو الاقتصادي لمجموعة من دول جنوب آسيا (الهند، باكستان، بنغلادش، سيرلانكا)، خلال الفترة 1973-2010، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في بعض الدول. وبينت الدراسة أيضاً أنه إذا

ونتيجة هذه الدراسة تدل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج، وكذلك بين الواردات والنتائج. وأيضاً بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن:

شهدت فترة عقد التسعينيات من القرن الماضي تزايداً ملحوظاً في معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العالم ومن بينها الأردن. ويتميز الأردن بارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول المجاورة إذ بلغ متوسط صافي التدفقات خلال السنوات العشرة الماضية حوالي 10،27% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 2،4% لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (World Bank, 2012).

الأردن للفترة 1990-2009، نتيجة الدراسة أظهرت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير على النمو الاقتصادي، بينما الاستثمار المحلي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

ودراسة (Al-Rawashdeh et al, 2011)، بعنوان التنبؤ بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للسنوات (2011-2030)، فقد أثبتت الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تبلغ (29207.06) مليون دينار أردني بحلول عام 2030، في حين أن متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (1479.096) مليون دينار بمتوسط نمو سنوي قدره 3.22%.

دراسة (مشعل، 2007)، التي هدفت إلى تحليل أثر كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والواردات على النمو الاقتصادي في الأردن، خلال الفترة (1976-2003)

الجدول (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن للفترة (2000-2013)

النمو الاقتصادي: معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	تدفقات FDI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	تدفقات FDI مليار دولار	Year
4.24	8.46	10.8	0.91	2000
5.27	8.97	3.05	0.27	2001
5.79	9.58	2.49	0.24	2002
4.16	10.19	5.37	0.55	2003
8.56	11.41	8.21	0.94	2004
8.16	12.58	15.77	1.98	2005
8.09	15.06	23.54	3.54	2006
8.18	17.11	15.32	2.62	2007
7.23	21.97	12.87	2.83	2008
5.48	23.82	10.13	2.41	2009
2.34	26.43	6.25	1.65	2010
2.56	28.84	5.11	1.47	2011
2.65	31.02	4.83	1.5	2012
2.83	33.68	5.34	1.8	2013

Source: UNCTAD, statistics website accessed October 2014 and Investment climate report in Arab Countries, various edition

لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 على الإطلاق، ثم انخفضت في عام 2007 حيث بلغت 15.32%، وانخفضت هذه التدفقات من (6.25%) عام 2010 إلى (5.11%) عام 2011، واستمر هذا الانخفاض إلى عام 2013.

وعليه يمكن استنتاج بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد الأردني تبقى ضعيفة خلال هذه الفترة، حيث انخفضت النسبة من 10.8% في عام 2000 إلى 5.34% في عام 2013، أي بانخفاض بأكثر من خمسة أضعاف خلال فترة الدراسة، نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية.

أما فيما يخص بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل ما نسبته 36% من مجمل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التالية (الصناعة، والفنادق، والزراعة، والمستشفيات، والنقل، ومدن التسلية، وتوزيع المياه، والغاز، والنفط)، واحتل قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من مجمل هذه الاستثمارات حيث حصل قطاع الصناعة على (4264.4) مليون دينار مانسبته 75% من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة يليه قطاع الفنادق وبنسبة تقارب الـ 20% ثم قطاع توزيع المياه والغاز والنفط وبنسبة 2.5% ثم قطاع الزراعة وبنسبة تقارب 1% ثم باقي القطاعات. أما بالنسبة لعدد المشاريع المستفيدة من نظام تشجيع الاستثمار فقد ارتفعت من 260 مشروع عام 2000 إلى 489 مشروع في عام 2012.

قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن:

المتغيرات والنموذج القياسي:

بالاعتماد على نموذج (Enisan Akinlo, 2004) نبدأ بتحديد دالة الإنتاج التي نص عليها صراحة الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل من عوامل الإنتاج.

$$Y_t = A_f[(\lambda L), K_p, \mu] = A_t(\lambda L)^\alpha K_p^\beta \mu^{1-\alpha-\beta}, \quad \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن Y_t الناتج المحلي الحقيقي، K_p رأس المال الخاص، L العمل، و λ مستوى رأس المال البشري، A كفاءة الإنتاج، α و β هي حصة رأس المال الخاص والعمل على التوالي، يفترض أن يكون α و β أقل من واحد صحيح، وهي تناقص الغلة إلى مدخلات العمل ورأس المال. الآثار الخارجية μ يمكن أن تكون ممثلة من خلال دالة كوب دوغلاس للنموذج:

ويلاحظ من الجدول (2) أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأردن عموماً ظلت متدنية في بداية عقد التسعينات حيث بلغ متوسط هذه الاستثمارات (49.1)، وبعد منتصف التسعينات أصبح هناك تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت في عام 2000 ما يزيد عن 910 ملايين دولار، وما لبث أن عادت هذه الاستثمارات للانخفاض من جديد في عام 2001، و2002 حيث بلغت ما قيمته 270 و240 مليون دولار على التوالي ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية والتوترات الإقليمية السائدة وعدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في العالم، وفي عام 2006 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى قيمة لها بما قيمته 3.54 مليار دولار وهذا يعزى إلى أن المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن استطاعت أن تستقطب ما قيمته 379 مليون دولار كاستثمار أجنبي وساعدت في توفير 40 ألف فرصة عمل في 79 مشروع، حيث جذب الأردن 15 شركة رئيسية عالمية و56 شركة تابعة لشركة عالمية في الخارج، وعوائد التخاصية حيث أنه وبحسب البنك الدولي تدفق إلى الأردن أكثر من ملياري دولار بين عامي 2000-2007 (تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). وبعد عام 2006 بدأ الانخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت عام 2007 ما يقارب 2.62 مليون دولار، وفي عام 2008 على الرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية زادت هذه الاستثمارات حيث سجلت ما قيمته 2.83 مليون دولار مقارنة بعام 2007.

ومن عام 2009-2013 شهدت هذه السنوات انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن أن نعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي والداخلي وتداعيات الربيع العربي وسياسة التقشف الحكومي التي أثرت سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تميز الأردن بارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول المجاورة، حيث بلغ متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشر سنوات الماضية حوالي (10.27%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بحوالي (2.4%) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبحسب إحصاءات (البنك الدولي، 2015) كان هناك ارتفاع في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2006 حيث تراوحت النسبة من (2.49% - 23.54%)، وكانت أعلى نسبة

الجامعة والمعاهد الفنية والكليات من طلاب التعليم بين السكان، D هو متغير وهمي للتكيف: 1 لفترة التكيف 1992-2004 و 0 خلاف ذلك، F_n العمق المالي الذي يقاس بنسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، و B_g هو توازن الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي. و T هو الاتجاه الزمني لالتقاط الاتجاه من الناتج خلال فترة الدراسة.

تم ادراج بعض المتغيرات الأخرى لتحديد تأثيراتها على نمو الاقتصاد. ومن المتوقع أن تكون d_1 ، d_2 ، d_4 ، d_5 و d_7 موجبة؛ و d_3 غير محددة. إذا كان تراكم أسهم رأس المال الأجنبي الخاص مكملاً لتكوين رأس المال سوف تكون الإشارة موجبة، وخلاف ذلك سالبة. d_6 غير محددة اعتماداً على مزاحمة أو عدم مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستهلاك الخاص؛ إذا زاحم الإنفاق الحكومي الاستهلاك الخاص سوف تكون d_6 سالبة. ومع ذلك، إذا كان الاستهلاك الحكومي يكمل الاستهلاك الخاص تكون d_6 موجبة. أيضاً d_8 غير محددة، اعتماداً على ما إذا كان التطور المالي يقلل أو يزيد هروب رأس المال؛ فإذا زاد هروب رؤوس الأموال تكون الإشارة سالبة. وإذا قللت من هروب رؤوس الأموال ستكون القيمة موجبة. أيضاً d_9 غير محددة اعتماداً على طريقة عمل التكيف، حيث يعزز التكيف الكفاءة، وتكون الإشارة موجبة. ومع ذلك، إذا فشلت يمكن أن تكون الإشارة سالبة. وقد تكون d_{10} إيجابية أو سلبية اعتماداً على ما إذا معدل النمو السنوي في البلاد يزيد أو ينقص خلال الفترة قيد النظر.

هناك العديد من النماذج القياسية درست تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. ولتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن وقع اختيارنا على النموذج استناداً على مدى توافر البيانات عن المتغيرات خلال الفترة من عام 1999-2012، واعتمدت التقديرات والاختبارات على تحليل السلاسل الزمنية الحديثة (اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك، ونماذج تصحيح الخطأ)، وتم بناء النموذج بالاعتماد على نموذج (Enisan Akinlo, 2004) كما يلي:

يفترض هيكل النموذج الشكل اللوغاريتمي التالي:

(2) $\mu = [(\lambda L), K_p, K_f^\sigma]^\gamma$
حيث أن σ و γ هي، المرونة الحدية، ومرونة الإحلال بين رأس المال الخاص والأجنبي على التوالي. إذا كانت $\sigma > 0$ فإن زيادة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر تنتج الآثار الخارجية الإيجابية للاقتصاد. وإذا كانت $\gamma > 0$ تسود التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص، أما إذا كانت $\gamma < 0$ فإن أي إضافة إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ستزاحم رأس المال الخاص خلال الزمن.

إذا تم الجمع بين المعادلتين (1) و (2) نحصل على:

$$Y_t = A_t (\lambda L)^\alpha K_p^\beta \left[(\lambda L), K_p, K_f^\sigma \right]^{1-\alpha-\beta} \dots\dots\dots (3)$$

نأخذ العامل المشترك للمعادلة (3) ونحصل على:

$$Y_t = A_t (\lambda L)^{\alpha+\gamma(1-\alpha-\beta)} K_p^{\beta+\gamma(1-\alpha-\beta)} K_f^{\sigma\gamma(1-\alpha-\beta)}, \dots\dots\dots (4)$$

يتم استبدال $\lambda = H^z$ وأخذ اللوغاريتمات واشتقاق المعادلة (4) بالنسبة للزمن ينتج دالة الإنتاج الآتية:

$$\psi_y = \psi_A + z[\alpha + \gamma(1-\alpha-\beta)]\psi_H + [\alpha + \gamma(1-\alpha-\beta)]\psi_L + [\beta + \gamma(1-\alpha-\beta)]\psi_{K_p} + [\sigma\gamma(1-\alpha-\beta)]\psi_{K_f} \dots\dots\dots (5)$$

حيث ψ هو معدل نمو i ، $i = Y, A, L, H, K_p, K_f$ ، وتقول المعادلة (5) أن σ و $\gamma > 0$ هي موجبة أيضاً، بالإضافة إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مرونة الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال ورأس المال البشري عامل مشترك من $\gamma(1-\alpha-\beta)$.

نشق المعادلة (5) أعلاه، وستأخذ المعادلة المقدره في حالتنا الشكل التالي:

$$\Delta y = d_0 + d_1 \Delta l + d_2 \Delta k_p + d_3 \Delta k_f + d_4 \Delta h + d_5 \Delta x + d_6 \Delta c_g + d_7 \Delta B_g + d_8 \Delta F_n + d_9 D + d_{10} T + \varepsilon \dots\dots\dots (6)$$

تشير الأحرف الصغيرة إلى اللوغاريتمات الطبيعية، و Δ الفرق؛ γ اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ l هو العمل، و k_p و k_f مخزون رأس المال الخاص والأجنبي على التوالي؛ c_g الاستهلاك الحكومي الحقيقي، x الصادرات الحقيقية، h هو رأس المال البشري يمثل حصة

$$\text{LogGGDP}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{LogFDI}_t + \alpha_2 \text{LogPi}_t + \alpha_3 \text{LogOPEN}_t + \alpha_4 \text{LogFn}_t + \text{LogX} + \varepsilon_t \dots (7)$$

حيث:

GGDP _r	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
Pi	الاستثمار المحلي
OPEN	الانفتاح الاقتصادي
Fn	التطور المالي (العمق المالي)
X	الصادرات السلعية
ε	حد الخطأ

الجدول (2)

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit-Root Test)، لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

السلسلة	المستوى I(0)		للفرق الأول I(1)	
	ADF(0)	Prob. *	ADF(1)	Prob
Gdpr	-0.882	0.9254	-0.248	0.0000
Fdi	-0.187	0.5415	-0.202	0.0001
Pi	-0.212	0.7415	-0.309	0.0000
Open	-0.323	0.7845	-0.551	0.0004
Fn	-0.937	0.9858	-0.091	0.0000
X	-0.692	0.8965	-0.945	0.0003

تشير * و ** و *** إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية 10% و 5% و 1% على التوالي.

اختبار جذر الوحدة Unit-Root Test:

وبين الجدول (2) نتائج اختبار ADF للسكون، على بيانات نصف سنوية للفترة 2000-2013؛ وتم التوصل إلى النتائج الآتية: حسب اختبار ديكي فولر الموسع، فإن النظرة العامة للسلاسل الزمنية المختلفة حسب المستوى (Level) تظهر أن جميع معاملاتها لها جذر الوحدة، ولا تتصف بالسكون عند مستوى 14% و 5% و 10%. وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية، فقد أصبحت جميع السلاسل الزمنية (بوجود اتجاه ومقطع) تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 1%.

اختبار التكامل المشترك:

وتشير نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في النموذج، إلى وجود تكامل مشترك بين تلك المتغيرات، وبالنظر إلى الجدول (3)، يتبين أن هناك متجهين تكامليين في الدالة الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة $r = 2$ $r = 1$ ورفض فرضية العدم $r = 0$ ، علماً أن r تعبر عن عدد المتجهات التكاملية

نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن، فقد تم تقدير المعادلة رقم (7) حسب نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وعلى بيانات نصف سنوية؛ وتم الحصول على النتائج الآتية: بالنظر إلى إحصائيات t يمكن أن نرى أن غالبية المعاملات ذات دلالة إحصائية ($|t| > 1.96$). وفقاً لنتائج التقدير، يلاحظ أن معامل حد الخطأ المرتبط باستعادة التوازن هو سلبى الاتجاه (-1.924) وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبذلك تم التحقق من صحة آلية تصحيح الخطأ، وهذا يعني إمكانية النقاط العلاقة طويلة الأجل. ولذلك، فإن التغيير في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل يؤثر تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وكذلك الشيء نفسه بالنسبة للمتغيرات التفسيرية الأخرى.

(3) الجدول
اختبار التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.705897	150.9600	117.7082	0.0001
At most 1 *	0.586143	95.88786	88.80380	0.0140
At most 2	0.358021	56.18735	63.87610	0.1870
At most 3	0.343276	36.24333	42.91525	0.1975
At most 4	0.267041	17.32120	25.87211	0.3913
At most 5	0.071560	3.341228	12.51798	0.8338
Trace test indicates 2 cointegrating(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob. **
None *	0.705897	55.07211	44.49720	0.0026
At most 1 *	0.586143	39.70051	38.33101	0.0346
At most 2	0.358021	19.94402	32.11832	0.6565
At most 3	0.343276	18.92213	25.82321	0.3106
At most 4	0.267041	13.97997	19.38704	0.2555
At most 5	0.071560	3.341228	12.51798	0.8338
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

$$\begin{aligned}
 \text{ggdpr}_t = & -1.924 \text{ (ggdpr}_{t-1} + 0.003\text{fdi}_{t-1} + 0.001\text{pi}_{t-1} - 0.119 \text{ open}_{t-1} \\
 & t= (-3.420)^{***} \quad (1.535) \quad (0.377) \quad (-4.626)^{***} \\
 & + 0.2499 \text{Fn}_{t-1} + 0.1118 \text{x}_{t-1} - 0.0049t - 1.0846) \\
 & (4.206)^{***} \quad (4.055)^{***} \\
 & + 0.781 \Delta \text{ggdpr}_{t-1} + 0.014 \Delta \text{fdi}_{t-1} - 0.002 \Delta \text{pi}_{t-1} - 0.402 \Delta \text{open}_{t-1} \\
 & (6.612)^{***} \quad (2.714)^{***} \quad (0.200) \quad (-2.133)^{**} \\
 & + 0.681 \Delta \text{Fn}_{t-1} + 0.367 \Delta \text{x}_{t-1} - 0.015 \\
 & (1.384) \quad (2.481)^{***} \quad (-1.656)
 \end{aligned}$$

(7) معادلة

الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحوافز الضريبية. وكذلك يلعب الاستقرار السياسي في الأردن دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الاستقرار مرادف للثقة في قطاع الأعمال.

وكذلك الصادرات لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي (معامل الصادرات 0.367)، وهذا يؤكد حقيقة أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي في الأردن إن أحسن استغلالها. وأخيراً، فإن معامل التطور المالي (0.681) موجب إلا أنه غير معنوي. ويمكن تفسير ذلك من حقيقة أن العجز الحكومي مرتفع.

الخلاصة:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، توصل الباحث إلى بعض التوصيات والمقترحات، نذكر منها ما يأتي:

1. استثمار العلاقات التاريخية للأردن مع الدول الشقيقة والصديقة، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن، بالإضافة إلى الميزات الاستثمارية في الأردن، من حيث الموقع الاستراتيجي وتعدد الفرص الاستثمارية.

2. تبين من خلال الدراسة محدودية حجم الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، وبالتالي تواضع مساهمته في النمو الاقتصادي بالرغم من وجود أثر معنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي في الأردن.

3. الاستمرار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل أداء الاقتصاد الأردني من خلال الإعفاءات الضريبية المجزية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو تنمية كافة القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني.

4. إعادة النظر بالأطر المؤسسية المتعلقة بتشجيع الاستثمار من خلال التنسيق بين هذه المؤسسات وتوسيع أنشطتها على الصعيد الدولي.

تبين هذه النتيجة أيضاً أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة السابقة أثره إيجابي ومعنوي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الحالي (أن معامل Δgdp_{t-1} (0.781)، وترجع أهمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن بديل حقيقي للنمو الاقتصادي و/أو حجم السوق الداخلية. وفي الواقع، فإن النمو الاقتصادي القوي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وتحسين رفاه السكان. وتسمح الثروة المتولدة في الدولة بزيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة والإسكان)، وفي البنية التحتية وخلق فرص العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لها تأثير سلبي (-0.402) على النمو الاقتصادي. حيث يساهم المعامل المرتبط بمتغير الانفتاح $\Delta open_{t-1}$ في وضع الاستنتاجات التالية:

- كان أثر تحرير التجارة سلبياً على القطاع الحقيقي في الأردن، لأن غالبية صادرات الأردن تكونت من المواد الخام الطبيعية كالفسفات و سلع الاستهلاك الجاري كالمنتجات الزراعية.

- لم يستفد النظام المالي من الانفتاح التجاري الأردني للخارج، ولم يكن له تأثير على النمو في الأردن. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن حجم التجارة لا يزال متواضعاً بسبب تجاهل المستثمرين في تنفيذ الخدمات المختلفة لتسهيل عمليات التبادل، وتحديد المخاطر المرتبطة بها.

وبالمثل لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي (معامل Δfdi_{t-1} (0.014)). ويمكن تفسير ذلك من خلال بعض العوامل السياسية والاقتصادية التي يستشهد بها على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الفوائد الطبيعية للمستثمرين الأجانب في الأردن. وفي الواقع، يستثمر الأردن الكثير لتحسين جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر وتواصل التشريعات الأردنية تشجيع

المراجع

ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
شبانة، أ (1994)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 إبريل، ص 2 .
الفواز، ت، وخالد النيف، وأكرم الشاورة (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، المؤتمر الدولي الثالث (اتجاهات III)، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.
مسعداوي، ي. (2011)، تسبير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب الله، أم (2005)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. مصر: الدار الجامعية، ص19.
داود، ح (2010)، آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع الصناعة التحويلية، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
الرواشدة، م (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن في الفترة (1980-2008)، رسالة

- (6): 122-134.
- Javed, K. Falak, S. Awan, R. and Ashfaq, M. (2012). Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth: A Comparison of Selected South Asian Countries. International Journal of Humanities and Social Science, 2, (5).
- Li, X., and Liu, X., (2005). Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship. World Development, 33, (3): 393-407.
- Louzi, B. M. and Abadi, A. (2011). The impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan. IJRRAS, 8, (2): 253-258.
- Macaulay, E. D (2011). Foreign Direct Investment and the Performance of the Nigerian Economy, Journal of Educational and Social Research, 1, (5).
- Mottaleb, K. A. (2007). Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth in Developing Countries, Germany, University Library of Munich, MPRA Paper 9457.
- Onu, A. J. C. (2012). Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Nigeria, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 4, (5).
- Rutihinda, C. (2007). Impact of Globalization on Small and Medium Size firms in Tanzania. ABR & TLC Conference Proceedings, Hawaii, USA. Retrieved from <http://www.cluteinstitute.com/Programs/Hawaii-2007/Article%20293.Pdf>.
- Saqib, N. Masnoon, M. and Rafique, N. (2013). Impact of foreign direct investment on economic growth of Pakistan. Advances in Management & Applied Economics, 3, (1): 35-45.
- Skouloudakis, M. and Tampakoudis, I. A. (2013). Determinants of foreign direct investment in advanced and emerging economics – a comparative assessment; The Business and Management Review; 4, (2): 9-23.
- مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، 161-194.
- المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات (2013). النشرة الفصلية، الكويت.
- نجمة، إ، المزروعى، س (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)، مجلة تنمية الراقدين، 109(34)، ص 164-186.
- Al Khathlan, K. (2014). Foreign Direct Investment Inflows and Economic Growth in Saudi Arabia: A Co-integration Analysis. Review of Economics & Finance, 70-80.
- Alege P. O. and Ogundipe, A. Adeyemi (2014): Foreign Direct Investment and Economic Growth in ECOWAS: A System-GMM Approach, Covenant Journal of Business and Social Sciences, 5, (1).
- Al-rawashdeh, S. Nsour, J. and Salameh, R (2011). Forecasting Foreign Direct Investment in Jordan for the Years (2011 -2030). International Journal of Business and Management, 6, (10): 138-154.
- Anitha, R. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in India. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 18, (1).
- Antwi, S, Mills, E, Mills, G, and Zhao, X. (2013). Impact of foreign direct investment on economic growth: Empirical evidence from Ghana. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 3, (1): 18-25.
- Dupasquier C. and Osakwe, P. (2005). Foreign Direct Investment in Africa: Performance, Challenges and Responsibilities. African Trade Policy Center. Work In Progress, 9, (21) Economic Commission for Africa.
- Egwaikhide, I. (2012). The Impact of Foreign Direct Investment on Nigeria's Economic Growth; 1980-2009: Evidence from the Johansen's Cointegration. Approach International Journal of Business and Social Science, 3,

Foreign Direct Investment and Economic Growth in Jordan

**Torki M. Al-Fawwaz*

ABSTRACT

This study aimed to measure the impact of FDI on economic growth in Jordan for the period 2000-2013. The results of the Error Correction Model that direct foreign capital has a weak effect on economic growth, and the results support the argument that foreign direct investment may not enhance the manufacturing capacity. Add to that the export had a positive and statistically significant impact on growth. The financial development, as measured by M2 / GDP has small effect on long run growth and has no effect on the short run, which may be returned to the escape of the money generated by high headers.

The study recommended to encourage the flow of foreign investment because it would contribute to the economic growth in the Jordan through the study of the constraints that limit the flow of foreign investment. And a commitment to policy clear and long-term on the promotion of foreign investment, in order to avoid large fluctuations witnessed by the Arab and foreign investments in the Jordan during the previous period. Work has been done to clarify the mechanisms and investment opportunities in the Jordan.

Keywords: Foreign direct investment, economic growth, Error Correction Model.

* Faculty of Finance and Business, Al Al-bayt University, Jordan. Received on 18/05/2015 and Accepted for Publication on 20/08/2015.